



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في أعقاب جائحة
كوفيد-19

جمال قاسم حسن

د. محمد إسماعيل

يناير 2023

© صندوق النقد العربي 2023

حقوق الطبع محفوظة

يُعد أعضاء الدائرة الاقتصادية، وأعضاء الدوائر الفنية الأخرى بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراقاً بحثية يصدرها الصندوق، وينشرها على موقعه الإلكتروني. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرةً عن وجهة نظر معدي الدراسة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6326454

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae>

المحتويات

1	ملخص تنفيذي.....
1	تمهيد.....
2	أولاً: تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الجائحة.....
2	1.1 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
5	2.1 إجمالي المشاريع الاستثمارية في الدول العربية.....
5	3.1 اتجاه المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية.....
6	4.1 هيكل وطبيعة المشاريع في الدول العربية.....
8	5.1 عمليات الاندماج والتملك في الدول العربية.....
10	ثانياً: أثر جائحة كوفيد-19 على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
11	1.2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال جائحة كوفيد-19.....
13	2.2 الإجراءات المتخذة لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر خلال جائحة كوفيد-19.....
15	ثالثاً: بيئة الأعمال في الدول العربية والإصلاحات التي سبقت الجائحة.....
15	1.3 مؤشر بدء النشاط التجاري.....
18	2.3 حماية المستثمرين.....
19	رابعاً: مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.....
20	خامساً: المقترحات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....
22	المراجع.....

ملخص تنفيذي

واجهت الدول تحديات كبيرة خلال فترة جائحة كوفيد-19، أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وعدم مقدرة الدول على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ترتب على ذلك تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى دول العالم بنحو 35 في المائة ليصل إلى نحو 998.9 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020 مقارنة بنحو 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2019. على مستوى الدول العربية، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنحو 5.3 في المائة فقط خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019. كما قامت الدول العربية بتبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية قبل الأزمة، بهدف تحسين كفاءة ودور المؤسسات المعنية بالاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين بعدم فرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال الاستثمارية، وكذلك تحسين بيئة الأعمال التجارية، وتفعيل دور الرقابة القانونية على المؤسسات، الأمر الذي ساهم في تقليل أثر الأزمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي على الدول العربية بشكل عام مع تباين بين الدول يعكس مستوى الإصلاحات المتخذة لتحفيز الاستثمار وكذلك مستوى الاستقرار الاقتصادي.

تمهيد

يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه استثمار في "مؤسسة أو مؤسسة غير مدمجة"¹ يمتلك فيها المستثمر الأجنبي 10 في المائة أو أكثر من الأسهم العادية أو من القوة التصويتية للمؤسسة المسجلة أو ما يعادلها في المؤسسة غير المدمجة². يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم قنوات نقل التقنيات المتطورة إلى الدول المضيفة، التي تؤدي إلى زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية. لذلك تحرص دول العالم على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال العمل على تطوير بنيتها التحتية، وتحسين مؤشرات بيئة الأعمال. بالنسبة للدول النامية، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم آليات تمويل المشروعات عوضاً عن اللجوء إلى الإقراض الخارجي خاصة في ظل الشروط الصعبة التي قد تفرضها الدول والمؤسسات المقرضة.

تشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رأس المال المقدم (إما بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة) من قبل مستثمر أجنبي مباشر إلى مؤسسة، أو رأس مال مستلم من مؤسسة استثمارية من قبل مستثمر أجنبي مباشر. يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة مكونات هي: رأس المال السهمي، والأرباح المعاد استثمارها والقروض داخل الشركة:

1. رأس المال السهمي (Equity capital)، هو شراء المستثمر الأجنبي المباشر لأسهم مؤسسة في بلد آخر غير بلده.

2. الأرباح المعاد استثمارها: تشمل الأرباح المعاد استثمارها على حصة المستثمر مثل الأرباح غير الموزعة بما في ذلك أرباح الشركات التابعة.

¹ تعتبر الشركات غير المدمجة شركات لها وجود قانوني منفصل ولديها القدرة على الحصول على عقار في ملكية عقارية باسمها الخاص، كما يشمل مصطلح "كيان غير مدمج" بأنها شراكة عامة، أو شركة ذات مسؤولية محدودة، أو شراكة محدودة، أو جمعية تعاونية محدودة، أو مؤسسة تجارية أو ثقة قانونية، أو جمعية مساهمة وجمعيات غير ربحية غير مدمجة.

² وفقاً لصندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات.

3. القروض أو معاملات الديون داخل الشركة: تشير إلى الاقراض قصير الأجل أو طويل الأجل من قبل المستثمرين المباشرين في الشركات المستثمر بها.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويأخذ عدة أشكال منها إقامة المشاريع سواء الصناعية والخدمية والتجارية أو إعادة شراء أصول كلية أو جزئية لشركات قائمة في الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي. من جانب آخر، تلعب بعض العوامل دوراً مؤثراً وأساسياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتبذل الدول جهد كبير في تبني الإصلاحات الاقتصادية وتحسين بيئة الاستثمار من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

في عام 2020، تأثرت دول العالم بجائحة كوفيد-19، نتيجة الإغلاق التام، مما أدى إلى عدم قدرة الدول على استقطاب أو الاحتفاظ بالاستثمارات الأجنبية، حيث أدى ذلك إلى تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وساهم ذلك في تباطؤ النمو الاقتصادي. اتخذت الكثير من الدول مجموعة واسعة من التدابير في ظل جائحة كوفيد-19³ لدعم قطاع الأعمال، خاصة الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدولة (SO-MNEs)⁴. وقد أشارت الإحصاءات⁵، إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو 35 في المائة لتبلغ نحو 998.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مقارنة بنحو 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2019، نتيجة تداعيات انتشار فيروس كوفيد-19.

أولاً: تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الجائحة

يصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تقريراً وإحصاءات سنوية حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والخارجة وكذلك التراكمية وحصتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول.

1.1 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

أشار التقرير الصادر حول الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2021⁶، إلى تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى دول العالم بنحو 35 في المائة ليصل إلى نحو 998.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بنحو 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2019.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول العالم استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر، بالرغم من تراجعها من 261.4 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 17.1 في المائة من إجمالي التدفقات الواردة إلى العالم في عام 2019، إلى نحو 156.32 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل حوالي 15.6 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العالم في عام 2020.

في حين ارتفعت الاستثمارات الأجنبية الواردة للصين إلى نحو 149.3 مليار دولار أمريكي، حيث بلغت حصتها حوالي 14.9 في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الداخلة للعالم في عام 2020، مقارنة بنحو 141.2 مليار دولار أمريكي في عام 2019. بينما تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى سنغافورة بنحو 20.7 في المائة لتبلغ حوالي 90.6 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 9.1 في المائة من

³ UNCTAD, World Investment Report, Investing in Sustainable Recovery, 2021.

⁴ State-owned multinational enterprises (SO-MNEs)، كما هو الحال في أغلب دول مجموعات آسيا، أو كمشاركة الأقلية وهو الأكثر شيوعاً بالنسبة للشركات في أوروبا.

⁵ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

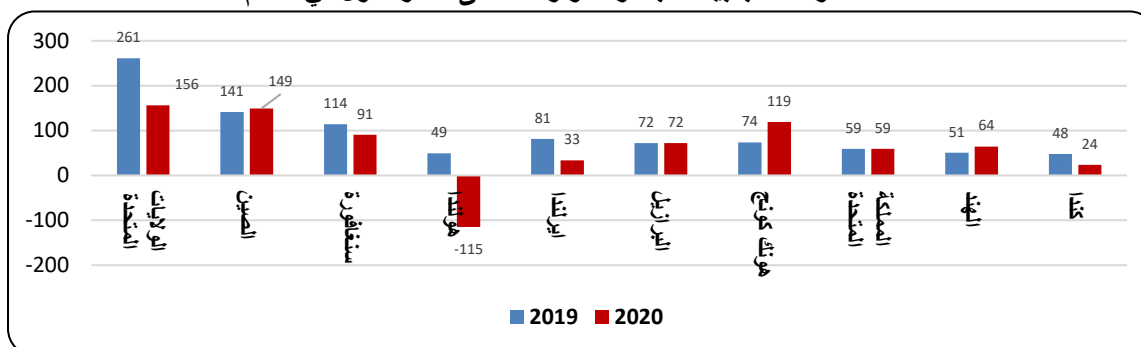
⁶ UNCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT 2021.

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد-19

إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2020 مقارنة بنحو 114.2 مليار دولار أمريكي في عام 2019، شكل (1).

شكل (1)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لأعلى عشرة دول في العالم



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، (UNCTAD).

على مستوى الدول العربية، فتتسم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ترد إلى الدول العربية بالتذبذب من سنة إلى أخرى من حيث القيمة، وحصتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً. يرجع ذلك أساساً إلى أن الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تتمثل في عمليات شراء من جانب غير المقيمين، لأصول عامة مملوكة للدول العربية.

جدول (1)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية وبعض دول المقارنة

(أمريكي مليون دولار)

الدولة	2020-1970	2020	2019	2015	2010	2005	2000
الأردن	34,396	726	730	1,600	1,689	1,984	913
الإمارات	179,616	19,884	17,875	8,551	8,797	10,900	-506
البحرين	27,395	1,007	1501	65	156	1,049	364
تونس	31,743	652	845	1,003	1,513	783	779
الجزائر	33,081	1,125	1,382	-585	2,301	1,145	280
السعودية	263,541	5,486	4,562	8,141	29,233	12,097	183
السودان	29,471	717	825	1,728	2,064	1,617	392
العراق	-28,983	-2,896	-3,076	-7,574	1,396	515	0
عمان	35,425	4,093	3,420	3,255	1,243	1,538	83.2
فلسطين	3,489	52	132	103	206	47	62
قطر	28,861	-2,434	-2,813	1,071	4,670	2,500	252
الكويت	12,922	-319	104	311	1,305	234	16
لبنان	58,874	...	2,055	2,159	3,708	3,321	993
مصر	132,589	5,852	9,010	6,925	6,386	5,376	1,235
المغرب	53,365	1,763	1,720	3,255	1,574	1,654	422
موريتانيا	9,974	979	885	502	131	812	40.096
الدول العربية	934,650	36,936	39,012	30,624	69,984	46,914	5,928
سنغافورة	1,078,036	90,562	114,162	59,700	57,460	17,748	14,752
تركيا	238,990	7,880	9,290	18,976	9,085	10,031	982
العالم	33,198,843	998,891	1,530,228	2,065,238	1,396,203	947,706	1,356,613

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، (UNCTAD).

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد-19

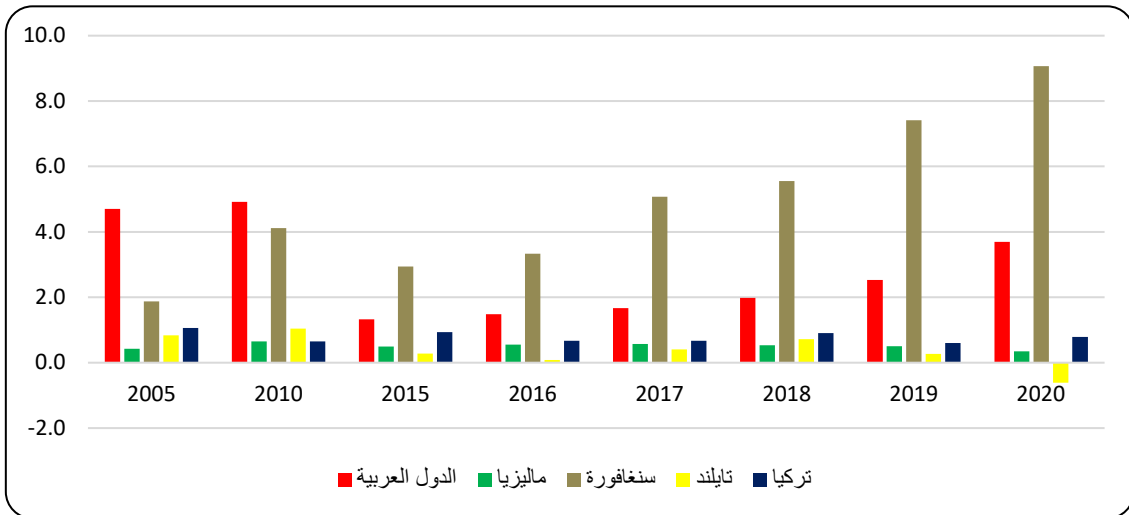
تشير الإحصاءات⁷، إلى أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية سجل حوالي 11.1 في المائة خلال الفترة (1970-2020)، لتبلغ القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI-Inward) حوالي 935 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2020، جدول (1).

على مستوى الاستثمارات الأجنبية التراكمية في الدول العربية فرادى، استحوذت السعودية على حوالي 28.2 في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية برصيد تراكمي بلغ نحو 263.5 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2020. فيما حلت الإمارات في المركز الثاني برصيد تراكمي بلغ نحو 180 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2020 أي ما يعادل حوالي 19.2 في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية. كان المركز الثالث من نصيب مصر بقيمة تراكمية بلغت نحو 133 مليار دولار أمريكي ما يعادل نحو 14.2 في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية للدول العربية حتى عام 2020، جدول (1).

في عام 2020، تراجعت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية متأثرة بتداعيات حائحة كوفيد-19 بنحو 5.3 في المائة، لتبلغ حوالي 36.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020. بلغ نصيب الإمارات من هذه الاستثمارات حوالي 54 في المائة لترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى نحو 19.9 مليار دولار أمريكي. بينما بلغت حصة السعودية من هذه الاستثمارات حوالي 28.2 في المائة، حيث ارتفعت إلى نحو 5.5 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت حصة مصر حوالي 15.8 في المائة، وذلك بعد أن تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 9 مليار دولار أمريكي عام 2019 إلى 5.9 مليار دولار أمريكي عام 2020، جدول (1) وشكل (2).

شكل (2)

حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لبعض الدول من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للعالم



المصدر: محسوبة من قبل الباحثين، استنادا للبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، (UNCTAD).

7 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، (UNCTAD).

2.1 إجمالي المشاريع الاستثمارية في الدول العربية

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية حوالي 15 ألف مشروعاً تجارياً خلال الفترة (2003-2020)، وقد وفرت هذه المشاريع ما يقارب عن 2 مليون وظيفة، بلغت تكلفتها الاستثمارية حوالي 1276 مليار دولار أمريكي. من جانب آخر، تُشير الإحصاءات إلى أن أعلى تكلفة استثمارية سجلت في عام 2016، حيث بلغ نحو 92.4 مليار دولار أمريكي لعدد 775 مشروعاً استثمارياً⁸.

3.1 اتجاه المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية

تراجع حجم المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية من مختلف المناطق الجغرافية إلى أدنى المستويات، متأثرة بتداعيات جائحة كوفيد-19، حيث تراجعت بنحو 44 في المائة عام 2020، لتسجل التكلفة الاستثمارية الإجمالية حوالي 34 مليار دولار أمريكي. كذلك تراجعت عدد المشاريع الاستثمارية من 1092 مشروعاً تجارياً عام 2019 إلى نحو 616 مشروع في عام 2020.

تنوعت المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية من مختلف المناطق، واستحوذت دول منطقة أوروبا الغربية على المركز الأول من حيث عدد مشاريعها بالرغم من تراجعها بنحو 54.7 في المائة في عام 2020، حيث سجلت 252 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 8 مليار دولار أمريكي عام 2020.

كما تراجعت عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة في الدول العربية من دول الشرق الأوسط بسبب حالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة كوفيد-19، بنحو 37.5 في المائة عام 2020، لتسجل حوالي 105 مشروعاً تجارياً بتكلفة استثمارية تبلغ حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي، مقابل 168 مشروعاً تجارياً وبتكلفة استثمارية تبلغ حوالي 9 مليار دولار أمريكي عام 2019. أما بالنسبة لدول آسيا والمحيط الهادي، فقد تراجعت عدد مشاريعها إلى الدول العربية بنحو 49.6 في المائة عام 2020، لتبلغ 114 مشروعاً تجارياً بتكلفة استثمارية تبلغ نحو 8 مليار دولار أمريكي، جدول (2).

جدول (2)

المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية من مختلف المناطق

2020				2019				المناطق
عدد الشركات	الوظائف المتوفرة	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار أمريكي)	عدد المشاريع	عدد الشركات	الوظائف المتوفرة	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار أمريكي)	عدد المشاريع	
223	21,376	7,744	252	371	38,943	17,109	476	دول أوروبا الغربية
100	9,090	8,111	114	118	21,863	17,106	226	آسيا والمحيط الهادي
77	10,569	4,709	105	139	15,315	8,985	168	منطقة الشرق الأوسط
98	9,515	12,726	106	137	34,841	12,693	158	دول شمال أمريكا
11	1,999	174	14	22	1,479	2,020	30	الدول الناشئة في أوروبا
14	960	262	18	21	2,740	2,106	27	أفريقيا
7	501	211	7	7	656	189	7	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
529	54,010	33,935	616	815	115,837	60,208	1092	الإجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

⁸ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر
في أعقاب جائحة كوفيد-19

على مستوى الدول العربية، أشارت الإحصاءات إلى تراجع إجمالي التكلفة الاستثمارية بنحو 26.3 مليار دولار أمريكي لتبلغ نحو 33.9 مليار دولار أمريكي عام 2020، مقارنة بنحو 60.2 مليار دولار أمريكي عام 2019

جدول (3)

توزيع المشاريع الاستثمارية في الدول العربية

2020					2019					الدول
عدد الوظائف التي تم توفيرها	عدد الشركات	عدد المشاريع	حصة المشاريع الاستثمارية من إجمالي المشاريع (%)	المشاريع الاستثمارية (مليون دولار أمريكي)	عدد الوظائف التي تم توفيرها	عدد الشركات	عدد المشاريع	حصة المشاريع الاستثمارية من إجمالي المشاريع (%)	المشاريع الاستثمارية (مليون دولار أمريكي)	
14,729	336	347	26.9	9,139	30,578	407	445	22.5	13,557	الإمارات
251	6	6	0.2	77	4,988	17	24	3.8	2,316	الجزائر
1,547	15	15	2.6	883	2,976	27	29	1.7	1,051	البحرين
109	2	2	0.3	101	90	3	3	.3	181	جيبوتي
6,096	42	43	4.1	1,387	25,232	86	140	22.8	13,715	مصر
97	1	1	3.1	1,063	900	12	13	3.5	2,117	العراق
225	6	6	0.7	248	1,505	20	26	3.8	2,290	الأردن
511	9	9	0.6	200	2,210	18	26	1.2	695	الكويت
84	3	3	0.2	84	599	12	12	.5	290	لبنان
7	1	1	0.0	0	323	2	2	.1	70	ليبيا
14	1	1	0.0	11	246	2	2	...	159	موريتانيا
11,813	49	54	7.1	2,402	15,365	100	111	5.1	3,069	المغرب
2,396	22	23	18.0	6,119	6,227	54	61	6.1	3,647	عمان
-	-	-	-	-	84	2	3	.6	347	فلسطين
1,000	19	20	2.7	915	2,982	25	28	2.6	1,581	قطر
8,780	64	73	30.7	10,411	16,031	106	134	20.8	12,527	السعودية
2,572	2	2	0.9	319	956	2	2	.1	78	السودان
3,707	9	9	1.4	482	4,545	25	31	4.2	2,519	تونس
54,010	529	616	100	33,935	115,837	815	1,092	100	60,208	اجمالي الدول العربية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

4.1 هيكل وطبيعة المشاريع في الدول العربية

تراجعت قيمة المشاريع الاستثمارية في اغلب القطاعات باستثناء القطاعات التالية: الاتصالات وتقنيات المعلومات، والبنية التحتية للإنترنت، والمواد الكيماوية، فقد ارتفعت بنحو 73.7 و37.4 و7.9 في المائة على التوالي عام 2020. واستحوذ قطاع المواد الكيماوية على أعلى قيمة استثمارية، حيث بلغت حوالي 8.2 مليار دولار أمريكي عام 2020. بالمقابل تراجع المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 6.6 في المائة عام 2020، لتسجل قيمة التدفقات الاستثمارية حوالي 6.8 مليار دولار أمريكي. بينما تراجعت المشاريع الاستثمارية في قطاع الطاقة المتجددة بنحو 61 في المائة عام 2020، جدول (4) وشكل (3).

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر
في أعقاب جائحة كوفيد-19

جدول (4)
أهم المشاريع الاستثمارية في الدول العربية حسب القطاعات
(مليون دولار أمريكي)

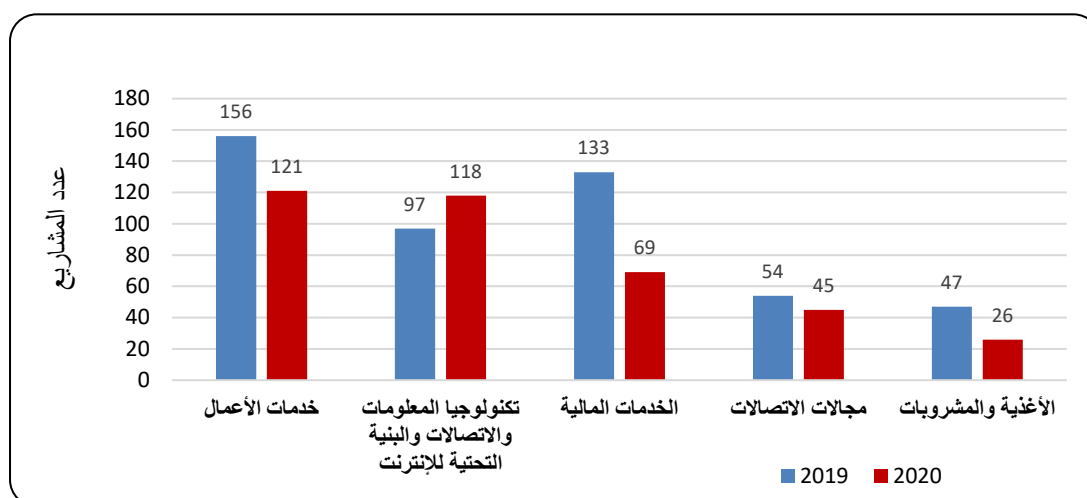
2020	2019	القطاعات
8,215	7,613	المواد الكيميائية
6,789	7,266	المشاريع الاستخراجية (الفحم والنفط والغاز)
3,540	8,975	الطاقة المتجددة
2,916	1,679	مجالات الاتصالات
1,890	1,376	تقنيات المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للإنترنت
1,441	1,779	الخدمات المالية
1,386	1,554	الأغذية والمشروبات
1,292	2,448	خدمات الأعمال
1,116	6,207	الفنادق والقطاع السياحي
33,935	60,208	اجمالي المشاريع الاستثمارية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

على مستوى عدد المشاريع المنفذة في الدول العربية، استحوذ قطاع خدمات الأعمال على أعلى عدد لمشاريع عام 2020، فقد بلغت نحو 121 مشروعاً تجارياً وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي. في المركز الثاني حل قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للإنترنت عام 2020، فقد بلغ عدد المشاريع المسجلة في الدول العربية 118 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت نحو 1.9 مليار دولار أمريكي، شكل (3).

شكل (3)

أهم خمس قطاعات استثمارية من حيث عدد المشاريع في الدول العربية



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

5.1 عمليات الاندماج والتملك في الدول العربية

تشير عمليات الاندماج والاستحواذ "التملك" في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تغيير ملكية مؤسسات قائمة، وتحديث عملية الاندماج عندما تقرر الشركات تجميع أصولها في شركة واحدة، وعليه تصبح الشركات كياناً واحداً، بالمقابل لا تشكل عملية الاستحواذ اندماجاً بين الشركات فيما بينها. تعتبر عمليات الاندماج أقل في الواقع العملي من عمليات الاستحواذ. كما يمكن أن تكون عمليات الاندماج والاستحواذ إما داخلية أو خارجية، وتتطوي عمليات الاندماج والاستحواذ داخل الحدود على حركة تغيير رأس المال من خلال بيع الشركات المحلية لمستثمرين أجانب، في حين تنطوي عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود على حركات رأسمالية خارجية من خلال شراء كل أو أجزاء الشركات الأجنبية.

تستهدف عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود عدة غايات، منها تعزيز موقف المؤسسات في الأسواق العالمية من خلال توسيع أعمالهم التجارية لتشمل فرص استثمارية أخرى في هذه الأسواق، والحصول على حصة كبيرة وهامة في هذه الأسواق، فضلاً عن استغلال الأصول التكميلية للشركات الأخرى مثل الابتكارات والتكنولوجيا، بهدف الحصول على ميزات أخرى مثل سمعة الشركة القائمة أو تملك العلامات التجارية لتنويع منتجاتها في الأسواق.

■ على مستوى العالم

تراجعت عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بنحو 6.3 في المائة لتبلغ حوالي 475 مليار دولار في عام 2020، مقارنة بنحو 507 مليار دولار أمريكي عام 2019، متأثرة بتداعيات جائحة كوفيد-19، واستحوذ قطاع الصناعات التحويلية على أعلى قيمة سوقية في عمليات الاندماج والتملك، حيث بلغت 228 مليار دولار أمريكي عام 2020.

أما على مستوى الصناعات، استحوذ قطاع صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ على المركز الأول بالنسبة لعمليات الاندماج والشراء، فقد ارتفعت قيمة العمليات عبر الحدود إلى 86 مليار دولار أمريكي عام 2020 مقارنة بنحو 20 مليار دولار أمريكي عام 2019، بسبب إعادة تشكيل بعض الشركات المسجلة⁹. إضافة إلى ذلك حاز قطاعي المعلومات والاتصالات، وصناعة الأدوية على أهمية كبرى من بين الصناعات المستهدفة في عمليات الاندماج والشراء، حيث بلغت قيمة الشراء حوالي 81 و56 مليار دولار أمريكي عام 2020 مقارنة بنحو 25 و98 مليار دولار أمريكي عام 2019 على التوالي.

بالنسبة لعمليات الشراء، فقد ارتفعت قيمة عمليات الشراء في قطاع صناعات الإلكترونيات والكمبيوتر والمعدات الكهربائية بنحو 91 في المائة لتبلغ قيمة الشراء حوالي 40 مليار دولار أمريكي عام 2020 مقابل 21 مليار دولار أمريكي عام 2019، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مبيعات الأصول في الصناعات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي بشكل كبير خاصة في تصنيع أجهزة الحاسوب والإلكترونيات والمنتجات البصرية والمعدات الكهربائية¹⁰، جدول (5) وشكل (4).

⁹ اندماج بين شركة (Unilever) في المملكة المتحدة مع نفس الشركة في هولندا مقابل 81 مليار دولار أمريكي، الانكساد (2021)، تقرير الاستثمار العالمي

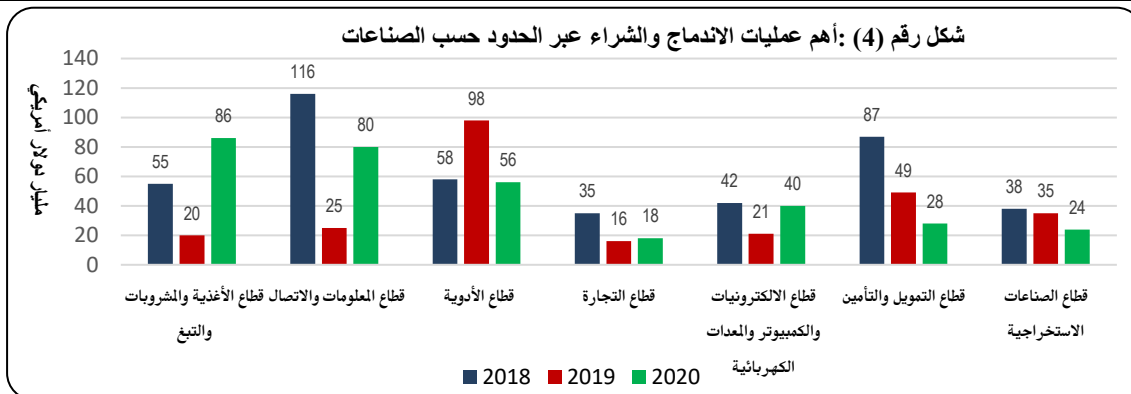
¹⁰ تضمنت الصفقات البارزة شراء شركة (Cypress) الأمريكية لشركة (Infineon) الألمانية مقابل 9.8 مليار دولار أمريكي، الانكساد (2021)، تقرير الاستثمار العالمي.

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر
في أعقاب جائحة كوفيد-19

جدول (5)

صافي عمليات البيع والشراء عبر الحدود حسب القطاعات على مستوى العالم

عدد العمليات			القيمة (مليار دولار أمريكي)			لقطاعات	
2020	2019	2018	نسبة التغير (2020-2019) (%)	2020	2019		2018
658	433	406	-32.4	25	37	39	القطاع الأولي
1,136	1,633	1,599	-6.2	228	243	307	قطاع الصناعات التحويلية
1,136	1,633	4,816	2.7	227	221	470	قطاع الخدمات
6,201	7,118	6,821	-6.3	475	507	816	الإجمالي



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، (UNCTAD).

■ على مستوى الدول العربية

1. عمليات البيع

سجلت عمليات البيع بغرض الاندماج والتملك ارتفاعاً بنحو 41.3 في المائة ما قيمته 5.3 مليار دولار أمريكي لتبلغ قيمة العمليات حوالي 18.1 مليار دولار أمريكي عام 2020، مقابل 12.8 مليار دولار أمريكي عام 2019، ذلك بسبب إعادة هيكلة بعض الشركات واقتناء أصول جديدة بأسعار منخفضة، متأثرة بتداعيات جائحة كوفيد-19.

شهدت ستة دول عربية ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة البيع، وحلّت الإمارات في المركز الأول، حيث بلغت قيمتها حوالي 16.3 مليار دولار أمريكي واستحوذت على 90.6 في المائة من إجمالي مبيعات الدول العربية عام 2020. بينما حلّت الأردن في المركز الثاني، حيث سجلت قيمة المبيعات حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي عام 2020، فيما حلّت السعودية بالمركز الثالث بقيمة بلغت 359 مليون دولار أمريكي عام 2020.

2. عمليات الشراء

سجلت عمليات الشراء بغرض الاندماج والتملك تراجعاً بنحو 36.0 في المائة عام 2020 لتسجل ما قيمته 3.4 مليار دولار أمريكي عام 2020. واستحوذت عُمان على المركز الأول في عمليات الشراء بغرض الاندماج والتملك، حيث ارتفعت قيمة الشراء إلى 635 مليون دولار أمريكي عام 2020 مقابل قيمة سالبة (-724) مليون دولار أمريكي عام 2019. حلّت الكويت في المركز الثاني، فقد ارتفعت عمليات الشراء بنحو 314 في المائة لتبلغ 526 مليون دولار أمريكي عام 2020، جدول (6).

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر
في أعقاب جائحة كوفيد-19

جدول (6)
صافي عمليات الاندماج والشراء في الدول العربية

عمليات الشراء (مليون دولار أمريكي)		عمليات البيع (مليون دولار أمريكي)		الدول
2020	2019	2020	2019	
7	23	1,160	0	الأردن
-2,810	-1,145	16,392	9,136	الإمارات
406	1,576	5	0	البحرين
179	0	-61	144	تونس
0	0	-8	0	الجزائر
14	1,651	359	1,977	السعودية
0	0	25	0	سورية
0	0	0	60	العراق
635	-724	0	3	عُمان
451	815	0	0	قطر
526	127	50	897	الكويت
0	1,020	0	1	لبنان
-782	0	135	521	مصر
0	43	28	17	المغرب
0	0	0	37	موريتانيا
3,386	5,292	18,085	12,793	الإجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ثانياً: أثر جائحة كوفيد-19 على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

واجهت الدول العديد من التحديات بسبب جائحة كوفيد-19، وتعلقت هذه التحديات بتباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع معدلات النمو في أغلب القطاعات الاقتصادية، حيث أدت بشكل كبير إلى تعطل العملية الانتاجية بسبب الإغلاق التام والجزئي الذي فرضته أغلب الدول، كما تراجع مناخ الاستثمار، مما أدى إلى عدم مقدرة الدول على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعلى أثر ذلك قامت الحكومات باتخاذ مجموعة من التدابير والسياسات بغرض احتواء انتشار الفيروس وللتخفيف من الآثار الاقتصادية المترتبة عن الجائحة، وقد ساهمت هذه السياسات والإجراءات في سرعة الاستجابة لمعالجة الوضع الاقتصادي الذي صاحب انقطاع العديد من الأنشطة الاقتصادية.

اتخذت الدول مجموعة واسعة من التدابير في ظل جائحة كوفيد-19¹¹ لدعم قطاع الأعمال خاصة الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدولة (SO-MNEs)، وشملت هذه التدابير حزم الإنقاذ التي تضمنت استحواد الدولة على حصص في الشركات التي تعاني من ضائقة مالية. إلا أن التأثير على عدد الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدولة كان محدوداً، لا سيما بالمقارنة مع تلك الشركات خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008، وذلك بسبب اعتماد برامج الإنقاذ في الغالب على توفير خطوط الائتمان والمنح ودعم كشف المرتبات بدلاً من ضخ الأسهم.

¹¹ UNCTAD, World Investment Report, Investing in Sustainable Recovery, 2021.

1.2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال جائحة كوفيد-19

أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في عام 2021 تقريراً حول "الاستثمار العالمي: الاستثمار والانتعاش المستدام" ما بعد جائحة كوفيد-19، يستعرض إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر (التدفقات الداخلة والخارجية، والتراكمي)، والإجراءات التي انتهجتها الدول لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19. أشار التقرير.

■ على مستوى العالم

تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أغلب مناطق العالم باستثناء دول شرق وجنوب شرق آسيا، حيث سجلت ارتفاعاً بنحو 3.5 في المائة عام 2020، بسبب ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هونغ كونج والصين بنحو 62 و6 في المائة لتسجل نحو 119.2 و149.3 مليار دولار أمريكي على التوالي عام 2020. يعزى ذلك إلى نجاح الصين في احتواء الجائحة وارتفاع وتيرة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر مدفوعة بتحسين قطاع التقنيات الفائقة والتجارة الإلكترونية والبحث والتطوير في عام 2020¹².

تعتبر سنغافورة ثالث أكبر دولة في آسيا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الصين وهونغ كونج، وسجلت انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 21 في المائة لتراجع إلى 91 مليار دولار أمريكي عام 2020، مقارنة بنحو 114 مليار دولار أمريكي عام 2019، وذلك بسبب إجراءات الإغلاق، والموجات المتتالية من الإصابة بجائحة كوفيد-19، وكذلك تعطل في سلاسل التوريد، وانخفاض أرباح الشركات، وعدم اليقين الاقتصادي.

دول الأسواق الناشئة، تراجعت الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول مجمعة بنسبة بلغت نحو 10.3 في المائة عام 2020، وسجل أكبر تراجع بدول الأسواق الناشئة في أمريكا، حيث بلغت نسبة التراجع حوالي 45.8 في المائة، كذلك بلغت نسبة التراجع في دول أوروبا وأفريقيا حوالي 35.6 و31.3 في المائة على التوالي عام 2020. بينما حققت دول الأسواق الناشئة في آسيا ارتفاعاً بنحو 5.6 في المائة عام 2020.

دول الإتحاد الأوروبي، تعتبر من أكثر المناطق في العالم التي تأثرت بجائحة كوفيد-19، فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 47.8 في المائة عام 2020 أي ما يعادل 192.2 مليار دولار أمريكي لتسجل قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي حوالي 209.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 401.7 مليار دولار أمريكي عام 2019، ويعزى ذلك إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة في القطاع الأولي خاصة قطاع الصناعات التحويلية. هذا وقد تفاوتت نسب تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول تلك المجموعة، حيث سجلت فرنسا وإسبانيا والدنمارك وإيرلندا ورومانيا أكبر تراجع في استقطاب الاستثمار الأجنبي، لتسجل نحو 82.8 و67.7 و54.6 و45.9 و40.7 في المائة عام 2020، لتبلغ قيمتها حوالي 4.9 و5.6 و3.2 و80.8 و3.4 مليار دولار أمريكي عام 2020.

¹² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار الأجنبي 2021، وتقرير وزارة التجارة الصينية 2021.

الولايات المتحدة الأمريكية، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 40 في المائة، ليصل إلى 104 مليار دولار أمريكي عام 2020 مقارنة بنحو 261.4 مليار دولار أمريكي عام 2019. يرجع ذلك إلى تراجع مبيعات عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود للأصول الأمريكية للمستثمرين الأجانب بنسبة 41 في المائة، معظمها في القطاعات الرئيسية ويشمل جميع الأنشطة التي يتمثل غرضها النهائي في استغلال الموارد الطبيعية، كالزراعة، وصيد الأسماك، والغابات، والتعدين (القطاع الاستخراجي).

■ على مستوى بعض الدول العربية،

تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 5.3 في المائة أي ما يعادل نحو 2.1 مليار دولار أمريكي لبلغ حوالي 36.9 مليار دولار أمريكي عام 2020، بلغت منها حصة الإمارات، والسعودية ومصر حوالي 85 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية عام 2020.

في الإمارات، ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 2 مليار دولار أمريكي عن عام 2019، لتصل إلى 20 مليار دولار أمريكي عام 2020. يعزى ذلك إلى قيام شركة بترول أبوظبي الوطنية بإبرام عدد من الصفقات. إضافة إلى شراكات استثمارية ضخمة مع عدد من الشركات الأجنبية، والتي بدورها ساهمت في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ركزت هذه الاستثمارات على أنشطة الاقتصاد الرقمي والمعنية بالتقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والبلوك تشين، والتقنيات الطبية المبتكرة ووسائل النقل فائقة السرعة والسيارات ذاتية القيادة والطاقة المتجددة والابتكار.

في السعودية، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية بنحو 20.3 في المائة أي ما يعادل مليار دولار أمريكي عن عام 2019، لترتفع قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نحو 5.5 مليار دولار أمريكي عام 2020. يعزى ذلك إلى ارتفاع في مكونات الاستثمار والمتضمنة في الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى.

في مصر، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 35 في المائة، لينخفض إلى حوالي 5.9 مليار دولار أمريكي عام 2020. أشار البنك المركزي المصري، عن وجود ثلاثة أسباب أدت إلى تراجع صافي تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل عام 2020، أولها تراجع صافي الاستثمارات في قطاع البترول بمعدل 68 في المائة ليقصر على نحو 1.1 مليار دولار أمريكي. إضافة إلى تراجع صافي التحويلات الواردة من الخارج بغرض الاستثمار في القطاعات غير النفطية بمقدار 383.4 مليون دولار لتسجل نحو مليار دولار أمريكي، وذلك مدفوعاً بانخفاض صافي الاستثمارات الواردة من أجل تأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها، وتراجع التحويلات الواردة لشراء عقارات في مصر لغير المقيمين.

في عُمان، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 700 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 20 في المائة عن عام 2020. وقد أشار المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في عُمان أن نشاط استخراج النفط والغاز استحوذ على حوالي 75 في المائة من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

في المغرب، لم يحدث أي تغيير جذري في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أشار تقرير الانكساد (UNCTAD) إلى أن الاستثمار الأجنبي أستقر في حدود 1.8 مليار دولار أمريكي عام 2020، مقارنة

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر
في أعقاب جائحة كوفيد-19

بنحو 1.7 مليار دولار أمريكي عام 2019. يعزى ذلك إلى تنوع الاستثمار الأجنبي في المغرب، مع وجود قوي لبعض الشركات متعددة الجنسيات في الصناعات التحويلية، بما في ذلك السيارات والمنسوجات.

في تونس، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 23 في المائة عام 2020، ليصل إلى 642 مليون دولار أمريكي عام 2020، وقد أشارت وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في تونس (وكالة حكومية)، إلى أن أسباب تراجع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس هو تذبذب الأداء الاقتصادي ككل، نتيجة جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى انخفاض مستوى الطلب الخارجي وتراجع مختلف الأنشطة الاقتصادية. من جانب آخر، يستحوذ قطاع الصناعات التحويلية على معظم الاستثمارات الأجنبية وبنسبة تبلغ حوالي 54 في المائة، يليه قطاع الطاقة بنسبة تبلغ حوالي 33 في المائة، جدول (7).

جدول (7)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لبعض مناطق العالم (مليون دولار أمريكي)

معدلات النمو 2020-2019 (%)	قيمة التغير (2020-2019) (مليار دولار)	2020	2019	2018	المناطق
-34.72	-531.3	998.9	1,530.2	1,436.7	العالم
-58.31	-436.7	312.2	748.9	707.6	الدول المتقدمة
-72.86	-277.1	103.2	380.3	347.4	دول الاتحاد الأوروبي
-58.13	-33.6	24.2	57.8	36.6	اقتصادات الدول الناشئة
-45.42	-72.9	87.6	160.5	150.1	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
-8.40	-60.8	662.6	723.4	692.5	الدول النامية
-15.50	-7.3	39.8	47.1	45.4	أفريقيا وجنوب الصحراء
3.46	16.7	498.8	482.1	464.7	شرق وجنوب شرق آسيا، منها
5.74	8.1	149.3	141.2	138.3	الصين
-20.67	-23.6	90.6	114.2	75.9	سنغافورة
-296.77	-9.2	-6.1	3.1	11.1	تايوان
-40.21	-105.1	156.3	261.4	223.4	الولايات المتحدة الأمريكية
-5.32	-2.1	36.9	39.0	33.9	إجمالي الدول العربية، منها:
11.24	2.0	19.9	17.9	10.4	الإمارات
20.25	0.9	5.5	4.6	4.2	السعودية
-22.84	-0.2	0.7	0.8	1.0	تونس
-13.09	-0.1	0.7	0.8	1.1	السودان
19.68	0.7	4.1	3.4	4.2	عمان
-35.05	-3.2	5.9	9.0	8.1	مصر
2.50	0.0	1.8	1.7	3.6	المغرب

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار الأجنبي 2021.

2.2 الإجراءات المتخذة لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر خلال جائحة كوفيد-19

سارعت حكومات الدول العربية لاتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة الأعمال، وتحفيز المستثمرين لإقامة المزيد من المشاريع، كما قامت بعض الدول بدعم القطاعات الاقتصادية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات، فضلاً عن تقديم دعم مالي

لتخفيف الضغط على قطاع الصناعات الإنتاجية ودعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى. فيما يلي نستعرض أهم التدابير والإجراءات التي اتخذتها بعض الدول العربية¹³ :

الأردن: أنشأت هيئة الاستثمار الأردنية مجموعة إدارة الأزمات للتواصل باستمرار مع المستثمرين لمناقشة القضايا وابتكار الحلول للاحتفاظ بالاستثمارات الأجنبية وتقديم الدعم للمستثمرين حسب احتياجاتهم. كما قامت الحكومة بتخفيف الرسوم وكذا تأجيل دفع بعض الرسوم مثل تصاريح البناء والمدفوعات الشهرية للمؤسسات الاستثمارية.

الإمارات: تم تقديم العديد من التدابير السريعة كمساعدات مالية إلى بعض المؤسسات، فمثلاً في دبي شملت بعض التدابير استرداد المستثمرين 20 في المائة من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتخفيض 10 في المائة على فواتير المياه والكهرباء. كما تنازل مركز دبي المالي العالمي عن التراخيص السنوية للشركات الجديدة حتى نهاية عام 2020، وتخفيض رسوم التجديد بنسبة 10 في المائة. إضافة إلى ذلك أعلن مجلس منطقة دبي الحرة عن حزمة تحفيز اقتصادي، تتضمن تأجيل الإجراءات لمدة ستة أشهر واسترداد الضمانات الأمنية وإلغاء الغرامات المطبقة في المناطق الحرة. أما في أبو ظبي، فقد تم تخفيض مدفوعات الإيجار للشركات في قطاعات السياحة، إضافة إلى تقديم تخفيضات في المناطق الحرة على رسوم الشركات، وتقديم إعفاء من رسوم إصدار التراخيص التجارية والنشاط التجاري ورسوم تجديد حماية البيانات لفترة محدودة من الوقت، إضافة إلى وضع جميع الخدمات المتعلقة بإصدار التراخيص والتسجيل عبر شبكة الانترنت على مدار اليوم وطول أيام الأسبوع.

تونس: أنشأت وكالة تشجيع الاستثمار الأجنبي، بوابة إلكترونية تحتوي على أسئلة وأجوبة ومعلومات للمستثمرين خلال فترة جائحة كوفيد-19.

الجزائر: أعلنت السلطات بأهمية إعطاء الأولوية للاستثمارات في قطاع الزراعة بهدف ضمان الأمن الغذائي، ووضعت لذلك آلية لتشجيع الاستثمارات الزراعية سواء أكانت وطنية أم أجنبية أم مختلطة. إضافة إلى ذلك تم اتخاذ بعض الإجراءات التي تضمنت خفض فاتورة الاستيراد بنحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

السعودية: قامت وزارة الاستثمار بإنشاء مركز الاستجابة الذي يتعلق بجائحة كوفيد-19 للرد على استفسارات الشركات على مدار اليوم، من أجل معالجة التحديات المتعلقة بالشركات وتمكينها من مواصلة عملها.

مصر: تقديم إعفاء للمستثمرين من ضريبة أرباح على رأس المال على معاملات سوق الأسهم، كما أصدرت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة قرار يسمح بزيادة مخصصات التصدير للسوق المحلي للشركات الصناعية الواقعة في المناطق الحرة من 20 في المائة إلى 50 في المائة لمدة ستة أشهر، وترخيص للشركات الصناعية في المناطق الحرة بفتح خطوط إنتاج جديدة موجهة للسوق المحلي فقط.

¹³ OECD (2020), Tackling Coronavirus (Covid-19), Contributing to Global Effort.

لبنان: قامت وكالة تنمية الاستثمار باستحداث خط عبر شبكة الإنترنت لدعم جميع الشركات وذلك فيما يتعلق بالإجراءات المالية والضريبية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، حيث نشرت على موقعها على شبكة الإنترنت جميع التدابير المتعلقة بالحوافز الضريبية، وحملات التوعية لمساعدة الشركات للتغلب على تلك الأزمة.

المغرب: قامت وكالة التنمية المغربية للاستثمار والتصدير بإنشاء وحدة معنية بهدف توفير المعلومات للمستثمرين وكذا تنسيق الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمات مع المؤسسات الأخرى. إضافة إلى ذلك أطلقت وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في تصنيع المنتجات والأدوات المستخدمة للتغلب على جائحة كوفيد-19، وذلك خاصة فيما يتعلق بمنتجات النظافة (المطهرات،... الخ) والمعدات المستخدمة في الحماية وإزالة التلوث السطحي، وكذلك المعدات الطبية.

ثالثاً: بيئة الأعمال في الدول العربية والإصلاحات التي سبقت الجائحة

تُصدر مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي تقريراً عن ممارسة أنشطة الأعمال التجارية، يشمل أكثر من 180 دولة من مختلف الأقاليم باستخدام منهجيات ومؤشرات تغطي مختلف المجالات الاقتصادية، تتنوع تلك المؤشرات ما بين كمية ومسوحات عن الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمؤسسات. إضافة إلى الإجراءات والتشريعات التي انتهجتها الحكومات من أجل تحسين بيئة الأعمال التجارية والتشجيع على المنافسة وزيادة كفاءتها لأجل استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

تعتبر مؤشرات بيئة الأعمال من أهم المؤشرات التي تهتم المستثمرين عند رغبتهم بإقامة مشاريع استثمارية في أي دولة. سنتناول مؤشرين لهما أهمية بالنسبة للمستثمرين وهما، مؤشر البدء في المشروع التجاري، ومؤشر حماية الأقلية المستثمرة في مجالس إدارة الشركات.

1.3 مؤشر بدء النشاط التجاري

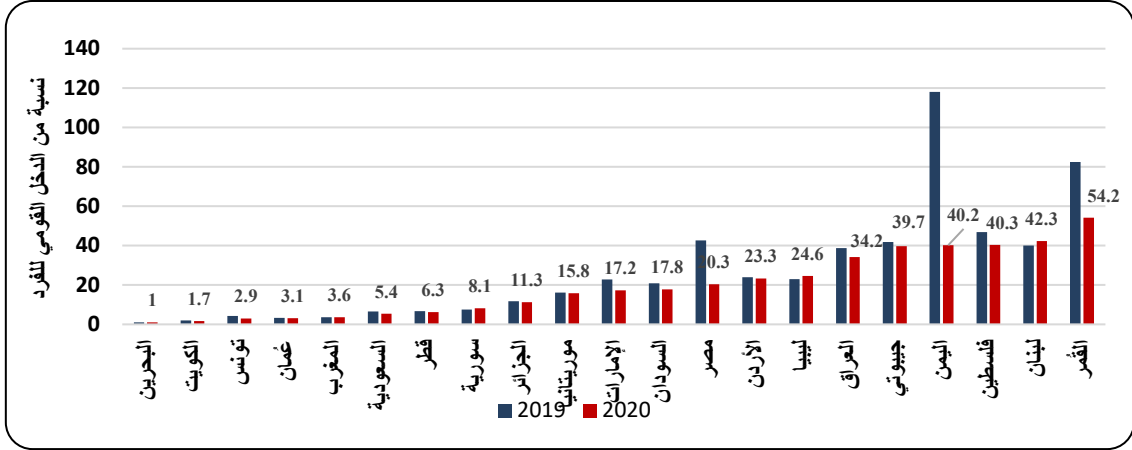
يركز مؤشر بدء النشاط التجاري على الإجراءات المطلوب توفيرها رسمياً من رجال الأعمال لممارسة نشاطهم التجاري، وتتعلق هذه الإجراءات بكافة التراخيص والمتطلبات والإشعارات اللازم استكمالها بما يشمل الوقت والتكلفة، وطبيعة الشركة وعدد العاملين فيها، وكذلك رأس المال المطلوب. بذلت الدول العربية جهوداً كبيرة من أجل تحسين وتسهيل إجراءات مزاوله النشاط التجاري بهدف استقطاب المستثمرين الأجانب، وسعت إلى تسهيل إجراءات استخراج التراخيص، من خلال تقليص عدد الإجراءات والوقت المطلوب للانتهاء من الإجراءات القانونية بما في ذلك التكلفة المطلوبة للبدء في أي مشروع تجاري، وقد ساهمت هذه الإجراءات في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية.

بلغ عدد الإجراءات المطلوبة في الدول العربية لاستصدار تراخيص بدأ المشروع التجاري ما بين 2 إلى 12 معاملة، وتستغرق هذه الإجراءات 3.5 إلى 43 يوم لإنجازها، في حين بلغت التكلفة المطلوبة للبدء في أي مشروع تجاري ما بين 1 و54.2 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في عام 2020. مقارنة مع 1.1 إلى 118 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في عام 2019، ما يشير إلى الجهود التي بذلتها الدول العربية من أجل تسهيل إجراءات استصدار التراخيص التجارية اللازمة لبدء النشاط التجاري، شكل (5).

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر
في أعقاب جائحة كوفيد-19

شكل (5)

تكلفة بدء المشروع التجاري كنسبة من الدخل القومي للفرد في الدول العربية



المصدر: البنك الدولي، تقرير بيئة الأعمال

على مستوى الدول العربية فرادى، قامت الإمارات باتخاذ إجراءات سهلت عملية بدء أعمال المشروع التجاري، من خلال إجراء التسجيل عبر الإنترنت وتخفيض الإجراءات وخفض رسوم تأسيس الأعمال المتعلقة ببدء النشاط التجاري.

سهلت تونس عملية البدء في العمل التجاري، من خلال دمج المزيد من الخدمات المتعلقة باستصدار التراخيص في نفس النافذة الواحدة، وتخفيض الرسوم.

عمان، تحسن مؤشر بدأ النشاط التجاري عام 2020، ويعزى ذلك إلى تحسن المؤشرات الفرعية التي تتضمن على تكلفة المشروع التجاري كنسبة من دخل الفرد، وتراجعت من 3.3 في المائة إلى 3.1 عام 2019 في المائة عام 2020.

السعودية، سهلت بدء نشاط العمل التجاري من خلال إنشاء مكان واحدة مخصص تم دمج العديد من الإجراءات فيه. إضافة إلى ذلك تم إلغاء شرط تقديم المرأة المتزوجة لوثائق إضافية عند التقدم للحصول على التراخيص المطلوبة¹⁴.

المغرب، جعلت بدء العمل التجاري أقل تكلفة من خلال إلغاء رسوم تسجيل الطوابع ورسوم الطوابع، كما خفضت عدد الإجراءات المطلوبة للبدء في المشروع التجاري.

موريتانيا، تحسن مؤشرات بدء المشروع التجاري، نتيجة انخفاض عدد الإجراءات المطلوبة والوقت المطلوب لإنجاز هذه الإجراءات.

البحرين، تعتبر من أقل الدول العربية في تكلفة البدء في المشروع التجاري، فقد تراجعت نسبة التكلفة إلى دخل الفرد من 1.1 في المائة عام 2020. بينما تبلغ عدد الإجراءات المطلوبة 6 للرجال و7 للنساء وتستغرق 8 أيام للرجال و9 أيام للنساء لانتهاج من تراخيص البدء في المشروع التجاري عامي 2019 و2020.

¹⁴ World bank, Doing Business 2020.

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر
في أعقاب جائحة كوفيد-19

مصر، سهّلت بدء عمل المشروع التجاري من خلال إلغاء شرط الحصول على شهادة موافقة مؤسس الشركة ذات الشخص الواحد للحصول على ترخيص للمشروع التجاري (Non-confusion Certificate). كما قامت بتخفيض عدد الإجراءات المطلوبة والوقت المحدد لإنجازها.

جدول رقم (8)
مؤشرات بدأ النشاط التجاري في الدول العربية

الدول	2020						2019									
	الحد الأدنى لرأس المال المفوع (نسبة من دخل الفرد)	التكلفة (نسبة من دخل الفرد) نساء	الوقت لإجراء الإجراءات (بالأيام) نساء	عدد الإجراءات المطلوبة (نساء)	التكلفة (نسبة من دخل الفرد) رجال	الوقت لإجراء الإجراءات (بالأيام) رجال	عدد الإجراءات المطلوبة (الرجال)	مؤشر بدأ النشاط التجاري	الحد الأدنى لرأس المال المفوع (نسبة من دخل الفرد)	التكلفة (نسبة من دخل الفرد) نساء	الوقت لإجراء الإجراءات (بالأيام) نساء	عدد الإجراءات المطلوبة (نساء)	التكلفة (نسبة من دخل الفرد) رجال	الوقت لإجراء الإجراءات (بالأيام) رجال	عدد الإجراءات المطلوبة (الرجال)	مؤشر بدأ النشاط التجاري
الجزائر	0	11.3	18	12	11.3	18	12	78.0	0	11.8	18	12	11.8	18	12	77.9
البحرين	2.9	1	9	7	1.0	8	6	89.6	3.1	1.1	9	7	1.1	8	6	89.6
القطر	17.2	54.2	16	9	54.2	16	9	76.5	28.5	82.5	16	9	82.5	16	9	72.2
جيبوتي	0	39.7	14	6	39.7	14	6	84.3	0	41.9	14	6	41.9	14	6	84.0
مصر	0	20.3	13	6	20.3	12	5	87.8	0	42.6	12	7	42.6	11	6	83.8
العراق	14.6	34.2	27	9	34.2	26	8	77.3	16.6	38.8	27	9	38.8	26	8	76.5
الأردن	.1	23.3	13	8	23.3	12	7	84.5	.1	23.9	13	8	23.9	12	7	84.4
الكويت	0	1.7	20	6	1.7	19	5	88.4	0	2	36	8	2.0	35	7	81.4
لبنان	41.5	42.3	15	8	42.3	15	8	78.2	38.9	40	15	8	40.0	15	8	78.6
ليبيا	30	24.6	35	10	24.6	35	10	73.1	26.6	23	35	10	23.0	35	10	73.6
موريتانيا	0	15.8	6	4	15.8	6	4	92.2	0	16.2	6	4	16.2	6	4	92.2
المغرب	0	3.6	9	4	3.6	9	4	93.0	0	3.7	9	4	3.7	9	4	93.0
عمان	0	3.1	5	5	3.1	4	4	93.5	0	3.3	5	5	3.3	4	4	93.4
قطر	0	6.3	9.5	9	6.3	8.5	8	86.1	0	6.7	9.5	9	6.7	8.5	8	86.0
السعودية	0	5.4	11	4	5.4	10	3	93.1	0	6.6	19	12	6.6	17	10	80.1
السودان	0	17.8	35	10	17.8	34	9	76.7	0	20.9	35	10	20.9	34	9	76.3
سوريا	88.3	8.1	16	8	8.1	15	7	80.1	75.7	7.6	16	8	7.6	15	7	81.0
تونس	0	2.9	9	3	2.9	9	3	94.6	0	4.3	9	7	4.3	9	7	88.5
الإمارات	0	17.2	4.5	3	17.2	3.5	2	94.8	0	22.8	4.5	3	22.8	3.5	2	94.1
فلسطين	0	40.3	44	11	40.3	43	10	70.2	0	46.8	44	11	46.8	43	10	69.4
اليمن	0	40.2	41	7	40.2	40	6	76.8	0	11.8	41	7	11.8	40	6	67.0

المصدر: البنك الدولي، تقرير بيئة الأعمال 2019 و2020.

2.3 حماية المستثمرين

يقيس هذا المؤشر تنظيم الأعمال من وجهة نظر رجال الأعمال المحليين، باعتبار أن كفاءة التنظيم وحماية المستثمرين يؤثر بدرجة كبيرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويركز على سبل حماية الأقلية المساهمة في أصول الشركات من مجلس الإدارة بعدم إساءة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية. يشمل مؤشر حماية المستثمرين ثلاثة مؤشرات فرعية، هي:

- مؤشر الإفصاح: يقيس قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين بسبب عدم تحمل المسؤولية والتربح الشخصي.
- مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء الإدارة: يقيس قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين ومجلس الإدارة على سوء استخدام الإدارة وسوء السلوك الذي ينتهجه المجلس.
- مؤشر سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى: يقيس قدرة المساهمين على مقاضاة المسؤولين والمديرين على سوء السلوك.

قامت الدول العربية بإصلاحات جوهرية وبذلت جهوداً كبيرة ساهمت في زيادة حماية المستثمرين، فقد عززت بعض الدول العربية حماية المستثمرين من خلال إصدار قانون يحظر الأطراف المعنية للتصويت بالموافقة على المعاملات مع أطراف لهم بها صلة، وزيادة العقوبات ضد الإدارة عند إصدار مخالفات تضر بسياسة الشركة، جدول (9).

جدول (9)

أهم الإجراءات التي عززت من حماية المستثمرين في بعض الدول العربية (2018-2019)

عززت حماية المستثمرين الأقلية من خلال زيادة حقوق المساهمين ودورهم في القرارات الرئيسية، وتوضيح هيكل الملكية والرقابة والمطالبة بمزيد من الشفافية للشركات.	البحرين
زيادة شفافية الشركات.	جيبوتي
زيادة شفافية الشركات، وتعزيز حماية المستثمرين عن طريق اشتراط هيئة مستقلة (مدققين) لتقييم المعاملات بين الأطراف المعنية كخطوة قبل الموافقة.	مصر
توسيع نطاق الوصول إلى الأدلة قبل المحاكمة، وزيادة حقوق المساهمين ودورهم في قرارات الشركات الكبرى، وتوضيح هيكل الملكية والرقابة والمطالبة بمزيد من الشفافية المؤسسية.	الأردن
المطالبة بمراجعة مستقلة لمعاملات الأطراف ذات الصلة وتوضيح هيكل الملكية والرقابة، والقيام بتقديم إشعار لمدة 21 يوماً لاجتماعات الجمعية العمومية.	الكويت
توسيع دور المساهمين في المعاملات الكبرى، وتعزيز المديرين المستقلين، وزيادة الشفافية بشأن توظيف المديرين في الشركات الأخرى، وتسهيل طلب الاجتماعات العامة.	المغرب
زيادة حقوق المساهمين وكذلك توضيح هيكل الملكية والرقابة.	عمان
توفير قواعد واضحة لمسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وزيادة حقوق المساهمين وزيادة دورهم في القرارات الرئيسية، كما قامت في وقت سابق بإصدار قانون يحظر على الأطراف المعنية لتصويت بالموافقة على المعاملات مع الأطراف ذات الصلة لهم بها وزيادة العقوبات ضد الإدارة عند إصدار مخالفات تضر بسياسة الشركة.	السعودية
تسهيل الوصول إلى الأدلة في دعاوى المساهمين وزيادة حقوق ودور المساهمين في الشركات الخاصة.	السودان
السماح للأقلية المستثمرين باللجوء إلى المحاكم لإلغاء الصفقات مع الأطراف المتضررة، وكذلك اشتراط الإفصاح عن أعضاء مجالس الإدارة والتوظيف الأساسي.	تونس
زادت من حماية المستثمرين الأقلية من خلال النص على تنحية أعضاء مجلس الإدارة في حالات تضارب المصالح الضارة بالشركات.	الإمارات

المصدر: البند الدولي، تقرير الأعمال للسنوات، 2018 و 2019 و 2020.

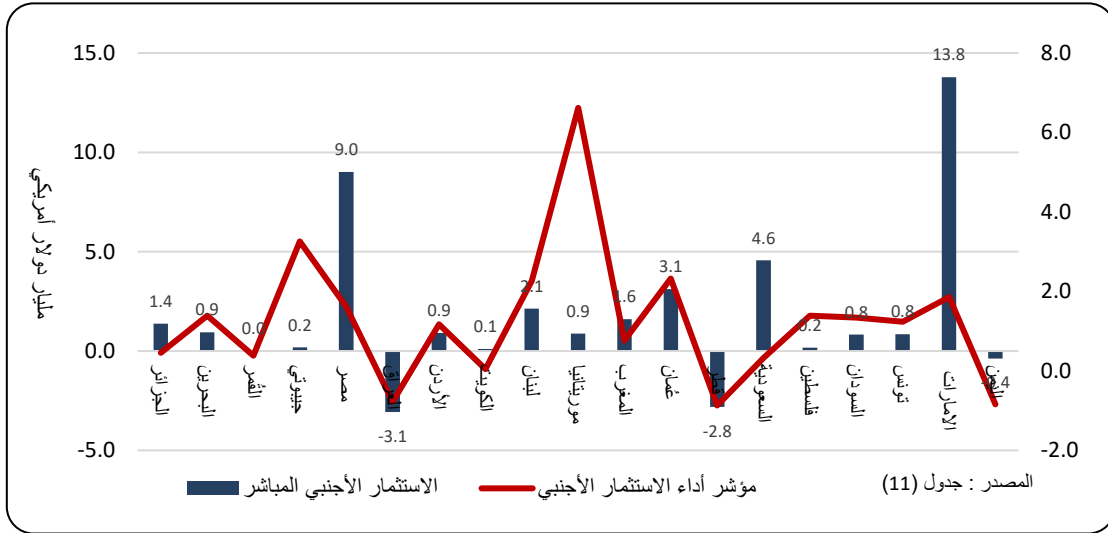
رابعاً: مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل¹⁵

تم تطوير مؤشر لقياس أداء الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)¹⁶. يرصد هذا المؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، النجاح النسبي للبلد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من العالم، وتشير القيمة الأكبر من الواحد (1) إلى حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة المعنية، في حين تشير القيمة الأقل من الواحد إلى حصة أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. أما في حالة كون قيمة المؤشر سالبة فهذا يعني أنه لم يتم استقطاب استثمارات داخلية للدولة، بل هناك استثمارات خارجة من الدولة. لذلك يعتبر مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً أفضل من المؤشر الكلاسيكي للاستثمار الأجنبي المباشر (الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، لأن مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ في الحسبان حصة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان في الاقتصاد العالمي، وبالتالي يضع صورة أكثر واقعية من حيث أداء الاستثمار الأجنبي المباشر المقارن للبلدان، وعليه فإنه يستنتج من المؤشر ما إذا كان أداء بلد ما يتفوق أو يقل من حيث أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص به مقارنة بحصته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

تباين أداء مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، حيث حققت تسع دول عربية ارتفاعاً في قيمة المؤشر¹⁷، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لهذه الدول أكبر بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وحققت موريتانيا أعلى مؤشر أداء، حيث بلغ المؤشر 10.7 نقطة في عام 2020. كذلك بلغ مؤشر أدار الاستثمار الأجنبي في جيبوتي والإمارات 6.3 و 4.7 نقطة على التوالي في عام 2020. في حين أن بعض الدول العربية كانت لديها استثمارات أجنبية خارجة في عام 2020 وهي العراق وقطر والكويت، جدول (11) وشكل (9).

شكل (6)

مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي الوارد والاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في الدول العربية 2020



¹⁵ FDI inward performance index.

¹⁶ $IND_i = \frac{FDI_i / FDI_w}{GDP_i / GDP_w}$: يعتبر هذا المؤشر مقياساً للوضع النسبي لبلد ما من حيث أداء الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمثل حصة الدولة في تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي

¹⁷ فاقت قيمة المؤشر (الواحد)،

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر
في أعقاب جائحة كوفيد-19

جدول (10)
مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للدول العربية

2020	2019	2018	2017	
1.4	1.2	1.3	2.3	الأردن
4.7	1.9	1.4	1.3	الإمارات
2.5	1.4	2.5	1.9	البحرين
1.4	1.2	1.5	1.1	تونس
0.7	0.5	0.5	0.3	الجزائر
6.3	3.3	3.3	2.8	جيبوتي
0.7	0.3	0.3	0.1	السعودية
0.8	1.3	1.4	0.4	السودان
-1.4	-0.8	-1.3	-1.3	العراق
5.5	2.3	3	2	عُمان
0.3	1.4	2.5	1.9	فلسطين
-1.4	-0.9	-0.7	0.3	قطر
0.6	0.4	0.3	0.2	الْقَمْر
-0.2	0	0.1	0.1	الكويت
...	2.3	2.8	2.3	لبنان
1.4	1.6	1.9	1.8	مصر
1.3	0.8	1.7	1.2	المغرب
10.7	6.6	6.3	4.1	موريتانيا
...	-0.8	-0.7	-0.6	اليمن

المصدر: محسوبة من قبل الباحثين، استناداً للبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، (UNCTAD).

خامساً: المقترحات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تناولت الدراسة أهم اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم وعلى الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19. حيث كانت آثار الجائحة واضحة، وأدت إلى تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى دول العالم بنحو 35 في المائة ليصل إلى نحو 998.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بنحو 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2019. في المقابل كان الأثر على الدول العربية أقل حدة وقد لعبت الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية دوراً مهماً في الحد من تراجع الاستثمار الأجنبي، كما أن نجاح عدد من الدول العربية في تحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي قلل من قلق المستثمرين وبالتالي من تراجع الاستثمار الأجنبي كما يبين ذلك التحليل السابق.

إضافة لما سبق، اتخذت العديد من الدول العربية مجموعة من الإجراءات للحد من تداعيات الجائحة شملت دعم المستثمرين وتقليل كلفة التمويل وتخفيف الأعباء الضريبية كما سبق ذلك تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية الهادفة إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين كفاءة ودور المؤسسات المعنية بالاستثمار من خلال تقديم الضمانات للمستثمرين بعدم فرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال الاستثمارية، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، وكذلك تفعيل دور الرقابة القانونية على المؤسسات.

في ضوء الدور المهم الذي تلعبه بيئة الأعمال في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فإننا نستعرض مجموعة من المقترحات التي تساهم في تحسين بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي وهي:

1. إجراء إصلاحات جمركية وعقد اتفاقيات مع العديد من التكتلات الاقتصادية لتسهيل حركة التجارة الدولية للدولة المعنية.
2. إجراء الإصلاحات وإصدار القوانين والتشريعات التي تؤدي لخلق الاستقرار السياسي والاقتصادي.
3. إعداد الخطط التنموية اللازمة والمصحوبة بالتقنيات المتقدمة التي بدورها تؤدي إلى تطوير الصناعات التي تتمتع بقدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالمية.
4. تشجيع نقل التقنيات الحديثة والمتطورة التي تساهم في تطوير قطاع الإنتاج.
5. تقديم الضمانات والحوافز والتسهيلات للشركات الأجنبية وعدم فرض قيود على استثماراتها، ومعاملتها كالشركات المحلية.
6. تطوير المراكز العلمية والبحثية داخل الدولة التي تساعد على خلق بيئة تقنية متطورة.
7. تطوير البنية التحتية وتسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري.
8. تعزيز قدرات المختصين في المؤسسات المعنية من خلال حضور الدورات التي تعدها المؤسسات الإقليمية والدولية في هذا الجانب.
9. تفعيل دور الهيئات المعنية بتشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير قاعدة معلومات للاستثمار الأجنبي توفر كافة الإحصاءات ذات العلاقة.

المراجع

1. صندوق النقد العربي (2021)، "استبيان إحصاءات الاستثمار الأجنبي"، الاجتماع الثامن لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"، نوفمبر.
2. محمد أسماعيل، جمال قاسم (2017)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، صندوق النقد العربي.
3. جمال قاسم، محمد اسماعيل (2012)، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة البيانات الإحصائية وقاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.
6. Buckley, P. J. and Casson, M., (1976). The Future of the Multinational Enterprise. London: Macmillan.
7. Dunning, J. H., (1988). Explaining International Production. London: Unwin Hyman.
8. Helpman, E., (1984). A Simple Theory of International Trade with Multinational Corporations. Journal of Political Economy, 92, pp.451-71.
9. Hymer, S. H., 1976. The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment. Cambridge: MIT Press.
10. Markusen J. R., (1995). The boundaries of Multinational Enterprises and the Theory on International Trade. Journal of Economic Perspectives, 9(2), pp.169-189.
11. OECD (2020), Tackling Coronavirus (Covid-19), Contributing to Global Effort.
12. Pitelis, C. and Sugden, R., (2000). The nature of the transnational firm.
13. World bank, International Finance Corporation, Doing Business 2018,2019, 2020.
14. Yamin, M., (1991). A reassessment of Hymer's contribution to the theory of the transnational corporation. In: Christos Pitelis and Roger Sugden, Eds. The Nature of the Transnational Firm. London: Routledge, pp.64-80.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: (+9712) 6215000

فاكس رقم: (+9712) 6326454

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>